

مختصر



النهج السوي

في
صفرِ عمرة النبي



مكتبة
أهل الأثرين

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

فوزي بن محمد الدين محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ورحاه

سلسلة ينابيع الأنهار في فقه الكتاب والسنة والآثار (٣)

الْمَنْهَجُ السُّوِّيُّ
فِي
صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

هاتف: ١٧٢٤٤٦١٦

فاكس: ١٧٢٤١٦٧٦

المنهج السوي
في
صفة النبي
ﷺ

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
فوزي بن عبد الرحمن بن محمد الحميري الأثري
حفظه الله وعاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَوْنِكَ يَا رَبِّ يَسِّرْ

«صِفَةُ عُمْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ»

اعلم رَحِمَكَ اللهُ أنه ينبغي لمن أراد العُمرَةَ أن ينوي بذلك وَجَهَ اللهُ تعالى، و ثوابه، و أن يتوبَ إلى اللهِ توبَةً نَصُوحًا، و أن يَتَحَلَّلَ من له حقُّ عليه، أو بينه و بينه مُعاملةً، و يستعينَ بالله تعالى في أمورهِ كُلِّها، يسألُهُ الهدايةَ، و التَّسديدَ، و التَّسهيلَ، و يعلمُ أنه قد قَصَدَ سفرًا مُباركًا يُعَدُّ خَيْرَ الأَسفارِ و أبرَكها^(١).

قُلْتُ: و على المُعتمرِ الكَريمِ أن يَحْتَسِبَ تَعَبَهُ و نَصَبَهُ، و ما يُصِيبُهُ مِنَ المَشَقَاتِ في هذا السَّبيلِ، و يحرصَ على مُرافقةٍ من يُعِينُهُ في سفرهِ هذا على أمورِ دينهِ، إن تمكَّنَ من صُحبةٍ عَالِمٍ من أهلِ السُّنَّةِ، أو طالبِ عِلْمٍ من أهلِ السُّنَّةِ، فليجتهدَ في تحصيلِ ذلك.

(١) وانظر: «مَناسِكُ الحَجِّ و العُمرَةِ» للشَّيخِ السَّعدي (١٩).

وإليك المعتمر الكريم بُبذةً مُختصرةً عن صفةِ العمرة:

العمرة: إحرامٌ مِنَ المِيقَاتِ، و طوافٌ بالكعبةِ، وسعيٌّ بين الصِّفا، و المَرَوَة، و حلقٌ أو التقصيرٌ.

قُلْتُ: فإذا وَصَلَ المُعتمِرُ الكَريمُ إلى المِيقَاتِ سُنَّ له:

* أن يُزِيلَ شَعْرَ الإِبْطَيْنِ، و العانة، و أن يُقَلِّمَ أظْفَارَهُ، و أن يَغْتَسِلَ للعمرة، كما يَغْتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ، و يَتَنظَفُ مِنَ الأوساخِ العالِقَةِ بالبدنِ.

* وهكذا تَغْتَسِلُ المرأةُ المُعتمرةُ، و لو كانت حائضًا، أو نَفْسَاءً^(١).

* ثم يَتَطِيبُ بأطيبِ ما يَجِدُ مِنَ الطَّيِّبِ في رَأْسِهِ، و لِحْيَتِهِ، و له أن يَتَطِيبَ في بدنِهِ دونِ مَلَابِسِ إِحْرَامِهِ، فإذا أَصَابَ مَلَابِسَ إِحْرَامِهِ بشيءٍ مِنَ الطَّيِّبِ بعدِ إِحْرَامِهِ فلا حَرَجَ عَلَيْهِ.

(١) وانظر: «كفاية النبيه» لابن الرِّفْعَةِ الشَّافِعِيِّ (ج٧ ص٣٤٠).

* وبعد تجريد المُعتمِرِ الكَرِيمِ من جميعِ الملبسِ المَخِيطَةِ
يَلْبَسُ إِزَارًا، وَرِدَاءً، وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَا أَيْضَيْنِ نَظِيفَيْنِ، وَ يَلْبَسُ
نَعْلَيْنِ، وَ يَكشِفُ رَأْسَهُ بَعْدَ دَخُولِهِ فِي الإِحْرَامِ.
* وَيجوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَ الإِزَارَ الأَخْضَرَ، أَوْ غَيْرَهُ مِنْ
الألوانِ، وَكذلكَ الرِّدَاءُ^(١).

* وَأَمَّا المَرْأَةُ المُعْتَمِرَةُ فَتُحْرِمُ فِي ملبسِهَا العَادِيَةِ الَّتِي لَيْسَ
فِيهَا زِينَةٌ، وَ لا شُهْرَةٌ.

قُلْتُ: وَ لا تَأْتِي المَرْأَةُ المُعْتَمِرَةُ لِأداءِ مَناسِكِ العُمْرَةِ مُتَبَرِّجَةً
مُتَعَطَّرَةً مُتَزَيَّنَةً بِالزَّيْنَةِ المَعْرُوفَةِ.

* وَبَعْدَ ذَلِكَ يَلْبَسُ المُعْتَمِرُ ثِيَابَ الإِحْرَامِ، وَ لا بَأْسَ أَنْ يَتَّخِذَ
حِزَامًا، أَوْ رِبَاطًا فِي بَطْنِهِ لَهَا يَضَعُ فِيهِ مَا يَحْتَاجُهُ مِنْ نُقُودٍ،
وَ سِوَاكِ، وَ مِفْتَاحٍ، وَ مَحْفَظَةٍ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) وَانظر: «الإيضاح» للنَّوَوِيِّ (ص ١٢٦)، وَ «الفتاوى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ
(ج ٧ ص ١٤٠).

* فإذا دَخَلَ الْمُعْتَمِرُ الْكَرِيمَ فِي الْإِحْرَامِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ

الْمَخِيطِ^(١)، وهو أن يلبس ما يلبس عادةً على الهيئة المعتادة، سواء

كان شاملاً للجسم كله، كالثوبِ والقميصِ، أو لجزءٍ منه

كالسراويلِ، والفنايلِ، والخفافِ، والجواربِ، والقفازينِ.

* ولا يجوزُ للرجلِ أن يُغَطِّي رأسَهُ بما يلاصقه، كالعمامةِ،

والقُبْعِ، والطَّاقِيَةِ، والغُتْرَةِ، ونحوها^(٢).

قُلْتُ: وَيَحْرَمُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي الْبَدَنِ، وَالرِّدَاءِ

وَإِلْزَامِ... وَحَلْقِ الشَّعْرِ، أَوْ نَتْفَةِ مِنْ رَأْسِهِ فَقَطْ^(٣).

(١) **والمخيط عند الفقهاء:** كلُّ ما خِيَطَ عَلَى قِيَاسِ عُضْوٍ، أَوْ عَلَى الْبَدَنِ كُلِّهِ، وَلَيْسَ

المراد ما فيه خياطة، فانتبه.

وانظر: «دليل الحاج والمعتمر» للشيخ ابن باز (٤٧).

(٢) وانظر: «الشرح الممتع على زاد المستقنع» لشيخنا الشيخ محمد بن صالح

العثيمين (ج ٧ ص ١٤٧).

(٣) وانظر: «مراقي الفلاح» لابن عمّار الحنفي (ص ٧٢٩).

* وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُعْتَمِرَةُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا لُبْسُ الْقَفَّازَيْنِ، وَ النَّقَابِ، وَمَا فِي حُكْمِهِ؛ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِمَةِ، وَلَهَا أَنْ تُغَطِّيَ رَأْسَهَا، وَتَكْشِفَ وَجْهَهَا إِلَّا أَنْ يَمُرَّ الرَّجَالُ قَرِيبًا مِنْهَا فَتُغَطِّيَ وَجْهَهَا حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَشْفُ الْوَجْهِ لِلرِّجَالِ الْأَجَانِبِ، أَيْ غَيْرِ الْمَحَارِمِ، لِأَنَّ كَشْفَ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا فِتْنَةٌ لِلرِّجَالِ^(١).

قُلْتُ: وَيَجُوزُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَغْيِيرَ ثِيَابِ الْإِحْرَامِ إِلَى غَيْرِهَا مِمَّا لَا يُمْتَنَعُ عَلَيْهِمَا لُبْسُهُ حَالَ الْإِحْرَامِ.

* وَلَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ شَيْءٌ إِنْ حَلَقَ شَعْرَهُ، أَوْ قَصَّ شَارِبَهُ، أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ جَامَعَ، أَوْ خَلَعَ الْإِحْرَامَ، وَلَبَسَ الثِّيَابَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:

.[٢٨٦]

(١) وانظر: «المُلَخَّصُ الْفَقْهِي» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ج ١ ص ٤٢١)، و«الفتاوى»

لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١٦ ص ١٣٢)

* وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَمِرِ الْكَرِيمِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُهْلَلَ عِنْدَمَا تَسْتَوِي الْحَافِلَةُ فِي الْمِيقَاتِ، وَقَدْ أَوْشَكَتْ عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى مَكَّةَ.

قُلْتُ: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَمِرِ الْكَرِيمِ فِي الْمِيقَاتِ التَّحْمِيدُ، وَالتَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ قَبْلَ الْإِهْلَالِ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ رُكُوبِ الْحَافِلَةِ، وَهَذَا الْحُكْمُ قَلَّ مَنْ طَبَّقَهُ مَعَ ثُبُوتِهِ^(١).

قُلْتُ: فَإِذَا أْتَمَّ هَذِهِ الْأَعْمَالَ فِي الْمِيقَاتِ، فَقَدْ تَهَيَّأَ لِلْإِحْرَامِ، وَلَيْسَ فِعْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ إِحْرَامًا كَمَا يَظُنُّ كَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ هُوَ: نِيَّةُ الدُّخُولِ، وَالشُّرُوعِ فِي التُّسُكِ.

قُلْتُ: ثُمَّ يَنْوِي الْمُعْتَمِرُ الدُّخُولَ فِي نُسُكِ الْعُمْرَةِ بِقَلْبِهِ، وَيَتَلَفُظُ بِالتَّلِيَّةِ بِلِسَانِهِ قَائِلًا: «لَبَيْكَ عُمْرَةً» وَالتَّلِيَّةُ هَذِهِ سُنَّةٌ.

(١) انظر: «الصحیح» للبُخاري (١٥٥٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٣ ص ٤٤١).

قُلْتُ: وإذا اعتَمَرَ العبدُ عن غيره ثم نَسِيَ أن يُسميه، فقد أجزأ

عنه، لأنَّ الله تعالى قد عَلِمَ عَمَّنِ اعْتَمَرَ.

* وَلَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ حَجَّةٌ لَأَرِيَاءَ فِيهَا وَلَا سُمْعَةَ»

لضعف الحديث^(١).

* وَإِنْ خَافَ الْمُحْرِمُ أَلَّا يَتِمَّكَنَ مِنْ أَدَاءِ الْعُمْرَةِ؛ بِكُونِهِ

مَرِيضًا، أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ، وَنَحْوِهِ، شُرِعَ لَهُ أَنْ يُشْتَرِطَ عِنْدَ

إِحْرَامِهِ فِي الْمِيقَاتِ يَقُولُ: «فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحَلِّي حَيْثُ

حَبَسَنِي»^(٢).

قُلْتُ: فإذا وُجِدَ المانع، وهو قد اشترط حلًّا من إحرامه ولا

شيء عليه.

(١) انظر: كتابي: «المنهج السوي» (ص ٣٥).

(٢) وانظر: «المنهج» للنووي (ج ٨ ص ١٣١).

* وَيَسُنُّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُلَبِّيَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ مُبَاشِرَةً، وَيَسْتَمِرُّ فِي التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَبْدَأَ بِرُؤْيَةِ بَيْتِ مَكَّةَ عِنْدَ عِلْمِهِ بِحُدُودِ الْحَرَمِ، ثُمَّ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ.

وَالسُّنَّةُ لِلرَّجُلِ الْمُعْتَمِرِ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، لِأَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِهَا إِظْهَارٌ لَشَعَائِرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِعْلَانٌ بِالتَّوْحِيدِ. وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُعْتَمِرَةُ تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ، لِأَنَّهَا فِي التَّلْبِيَةِ كَالرِّجَالِ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ، مَا لَمْ يُخَشَّ الْفِتْنَةَ^(١).

* ثُمَّ يُلَبِّيَ الْمُعْتَمِرُ بِتَلْبِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»^(٢).

وَيُكْثِرُ مِنْ هَذِهِ التَّلْبِيَةِ، وَمَنْ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى، وَدُعَايِهِ.

(١) وانظر: «مناسك الحج و العمرة» للشيخ الألباني (ص ١٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٣ ص ٤٠٨)، و مسلم في «صحيحه»

(ج ٢ ص ٨٤١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

قُلْتُ: وَتَهْلُ الْحَائِضُ وَ النَّفْسَاءُ.

قُلْتُ: وَمِنَ السُّنَّةِ الْإِكْثَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا، فَيُسْنُ

لِلْمُحْرِمِ الْإِكْثَارُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِلرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ.
فَيَرْفَعُ بِهَا الْمُعْتَمِرُ صَوْتَهُ، وَتُسْرُّ بِهَا الْمُعْتَمِرَةُ بِقَدْرِ مَا تَسْمَعُ
نَفْسَهَا، وَتَسْمَعُ جَارَتَهَا، فَالْمَرْأَةُ لَا تَرْفَعُ الصَّوْتَ بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّهُ
يَخَافُ عَلَيْهَا الْاِفْتِتَانُ.

قُلْتُ: فَإِذَا بَلَغَ الْمُعْتَمِرُ الْحَرَمَ الْمَكِّيَّ، وَرَأَى بُيُوتَ مَكَّةَ

أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ لِيَتَفَرَّغَ لِلاِشْتِغَالِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ وَ
الْحَاجَاتِ.

قُلْتُ: وَيَدْخُلُ بِخُشُوعٍ، وَخُضُوعٍ، وَتَعْظِيمٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،

مُسْتَحْضِرًا بِذَلِكَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ بِتَيْسِيرِ الْوُصُولِ إِلَى بَيْتِهِ الْحَرَامِ^(١).

(١) وانظر: «المهذب» للشَّيرَازي الشَّافِعِيَّ (ج ١ ص ٦٦٧)، و«مناسك الحجِّ و

العُمْرة» للشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ (ص ١٧).

قُلْتُ: فَإِذَا وَصَلَ الْمُعْتَمِرُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سُنَّ لَهُ تَقْدِيمَ رِجْلِهِ الْيُمْنَى، وَيَقُولُ: دُعَاءَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ: «اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ»^(١).

* وَلَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ يَدَيْهِ إِذَا رَأَى الْكَعْبَةَ، وَلَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا، وَتَعْظِيمًا، وَتَكْرِيمًا، وَمَهَابَةً...» لضعف الحديث.

قُلْتُ: فَيَبْتَدِئُ الْمُعْتَمِرُ بِالْوُضُوءِ لِلطَّوَافِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِلطَّوَافِ، وَلَا يُشْتَرِطُ لَهُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الدَّلِيلِ عَلَى اشْتِرَاطِهِ لِلطَّوَافِ^(٢).

قُلْتُ: وَيُسَنُّ لِمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ مُحْرِمًا أَنْ لَا يَنْشَغَلَ بِصَلَاةٍ، وَلَا غَيْرِهَا، بَلْ يَقْضِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَيَسْتَلِمُهُ، ثُمَّ يَبْدَأُ بِالطَّوَافِ مَا لَمْ

(١) أخرجه مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢٦ ص ١٩٨)، وَ«الشرح الممتع» لِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٢ ص ٤٤٤).

تَكُنْ صَلَاةَ فَرِيضَةٍ أُقِيمَتْ، أَوْ خَافَ خُرُوجَ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ، أَوْ حَضَرَ صَلَاةَ جِنَازَةٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَيُسْتَحَبُّ الْاضْطِبَاعُ فِي الْأَشْوَاطِ كُلِّهَا، وَهُوَ خَاصٌّ

بِالرِّجَالِ فَقَطْ، فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ، أَوْ طَوَافِ الْقُدُومِ لِلْحَجِّ.

وَصِفَةُ الْاضْطِبَاعِ: أَنْ يَجْعَلَ الْمُحْرِمُ وَسَطَ رِدَائِهِ تَحْتَ إِبْطِهِ

وَعَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَجْعَلَ طَرْفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَيَكُونُ مِنْكَبِهِ

الْأَيْمَنِ مَكْشُوفًا، وَيُشْرَعُ الْاضْطِبَاعُ عِنْدَ بَدَايَةِ الطَّوَافِ، وَيَسْتَمِرُّ

فِيهِ حَتَّى نِهَايَةِ أَشْوَاطِ الطَّوَافِ السَّبْعَةِ.

قُلْتُ: ثُمَّ يَقْضَى الْمُعْتَمِرُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَهُوَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي

يَلِي بَابَ الْبَيْتِ مِنْ جَانِبِ الْمَشْرِقِ، وَيُسَمَّى الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، وَيُقَالُ

لَهُ، وَلِلرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ: الرُّكْنَانِ الْيَمَانِيَّانِ^(١).

(١) وانظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ٢٦ ص ١٨٥).

* فَيَسْتَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بَوَجْهِهِ، وَيَدْتُو مِنْهُ بِشَرَطٍ أَنْ لَا

يُؤْذِي أَحَدًا بِالْمَزَاحِمَةِ، فَيَكْبِّرُ ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقْبَلُهُ
بِقَمِيهِ. ^(١)

* فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ تَقْبِيلُهُ اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَإِنْ لَمْ

يَسْتَطِيعُ اسْتَلِمَهُ بَعْضًا، أَوْ مَا شَابَهَا وَقَبَّلَ هَذَا الشَّيْءَ.

* فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْاسْتِلَامُ لِلزُّحَامِ أَشَارَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَقَطْ، وَلَا

يَقْبَلُهَا، وَيَكْبِّرُ مَعَ إِسَارَتِهِ بِيَدِهِ.

* وَعِنْدَ الْإِشَارَةِ بِيَدِهِ يَسْتَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَلَا يُشِيرُ وَهُوَ

مَاشٍ، لَكِنْ إِنْ شَقَّ عَلَيْهِ مَعَ كَثْرَةِ الزُّحَامِ، فَلَا حَرَجَ أَنْ يُشِيرَ،

وَهُوَ مَاشٍ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوْفِهِ، وَلَا يُزَاحِمُ النَّاسَ عَلَى

الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.. فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ الْحَرِيصِ عَلَى إِرْضَاءِ رَبِّهِ أَنْ

(١) وَلَا يَسْجُدُ عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ

عَلَيْهِ.

يَنْظُرُ فَإِذَا وَجَدَ أَرْدِحَامًا، فعليه أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ، وَيُشِيرَ إِلَيْهِ،
وَيُكَبِّرُ وَيَمْضِي، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَرْدِحَامًا اسْتَلَمَهُ - أَيْ مَسَحَهُ بِيَدِهِ -
وَقَبْلَهُ^(١).

قُلْتُ: وَاسْتِلَامُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِمَعْنَى الْمَسْحِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى^(٢)،
وَهُوَ سُنَّةٌ فِي كُلِّ طَوَافٍ.

قُلْتُ: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ فِي بَدَايَةِ طَوَافِهِ اسْتِقْبَالَ الْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الْيَمِينِ جَاعِلًا الْكَعْبَةَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَبْدَأُ
بِالطَّوَافِ.

قُلْتُ: فَيَطُوفُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى
الْحَجَرِ شَوْطٍ، وَيَضْطَبِعُ فِيهَا كُلُّهَا^(٣)، وَيُكَبِّرُ عِنْدَ مُحَاذَاةِ الْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ فِي كُلِّ شَوْطٍ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَسْتَلَمَهُ كَمَا سَبَقَ.

(١) وانظر: «الشرح الممتع» للشيخ ابن عثيمين (ج ٧ ص ٢٧٤).

(٢) قلت: فإن عجز مسحه بيساره.

وانظر: «الإفصاح على مسائل الإيضاح» للمكي (ص ٢٠٦).

قُلْتُ: ثم يَرْمَلُ في الأشواطِ الثلاثةِ الأولى في طَوَافِ العُمرةِ،
أو طَوَافِ القُدُومِ في الحَجِّ مِنَ الحَجَرِ إلى الرُّكنِ اليماني، ثم
يمشي مِنَ الرُّكنِ اليماني إلى الحَجَرِ الأسودِ.
وأَمَّا الأشواطُ الأربعةُ الأخرى فيَمَشِي بها كُلُّها من الحَجَرِ
الأسودِ إلى الحَجَرِ الأسودِ^(١).

قُلْتُ: وفي الطَّوَافِ يُسْتَحَبُّ للمُعْتَمِرِ أن يستلمَ الرُّكنَ اليماني
بيده، فيمسحه في كُلِّ طَوَافِهِ ولا يُقَبِّلُه، فإن لم يتمكَّن من الزَّحَامِ
من استلامه مَضَى، ولا تُشْرَعُ الإشارةُ إليه بيده، ولا التَّكْبِيرُ، ولا
التَّقْبِيلُ^(٢).

قُلْتُ: ولا بأسَ بالشُّرْبِ في الطَّوَافِ عند الحاجةِ.

-
- (١) فيطوف المعتمر سبعة أشواط يضطبع في جميعها، ويرمَلُ في ثلاثة أشواط منها.
(٢) وانظر: «كشاف القناع» للبهوتي الحنبلي (ج ٢ ص ٤٨)، و«الهداية» للكَلَوذاني
الحنبلي (ج ١ ص ١٢٠).
(٣) وانظر: «فتاوى في أحكام الحج والعمرة» للشيخ ابن عُثيمين (ص ٥٨).

قُلْتُ: ولا بأس بالاستراحة في الطَّوافِ إذا احتَاجَ المُعتمِرُ
للرَّاحةِ لكثرةِ التَّعبِ، والحرِّ، والأزدحامِ لِيسترجعَ نشاطَهُ
للطَّوافِ.^(١)

قُلْتُ: فلا بأس بالكلامِ القليلِ للحاجةِ في الطَّوافِ.

* فإذا أتمَّ المُعتمِرُ سبعةَ أشواطٍ، أي فرَغَ من طَوَافِهِ، يَرْتدي
برداءَهُ فيجعلُهُ على كَتفِيهِ، وطرفِيهِ على صَدْرِهِ.

قُلْتُ: ثم يتقدَّم المُعتمِرُ إلى مَقامِ إبراهيمَ عليه السَّلام^(٢)، فيقرأ
الآيةَ: ﴿وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقد قال
بمشروعية قراءتها جماعةٌ من أهل العلم.

(١) وانظر «مصنف» عبدالرزاق (ج ٥ ص ٥٦) و«مصنف» ابن أبي شيبة (١٤٩٧٠)
و«أخبار مكة» للفاكهي (ج ١ ص ٢٨٨).

(٢) ومقام إبراهيم عليه السلام، هو الحجَرُ الذي كان يقومُ عليه إبراهيم عليه
السلام أثناء بنائه البيت هو وابنة إسماعيل عليه السلام، وهو الآن في المطاف تجاه
باب الكعبة.

انظر: «توضيح الأحكام» للشيخ البسام (ج ٣ ص ٣٣٢).

قُلْتُ: وَيَجْعَلُ الْمَقَامَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ، وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ قَرِيبًا مِنْهُ إِنْ تَيَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَبَعِيدًا، أَيْ إِنْ لَمْ تَيَسَّرْ لَهُ الصَّلَاةُ قَرِيبًا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَشِدَّةِ الزَّحَامِ صَلَاهُمَا فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْ مَسْجِدِ الْحَرَمِ.

يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ؛ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ؛ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ، وَإِنْ قَرَأَ بغيرِهِمَا فَلَا بَأْسَ.

قُلْتُ: وَيُصَلِّي الْمُعْتَمِرُ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى سِتْرَةٍ يَضَعُهَا أَمَامَهُ، وَلَا يَجْعَلُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي عِنْدَ الْمَقَامِ^(١).

(١) وانظر: «مناسك الحج والعمرة» لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص ٥٠).

قُلْتُ: فإذا فرغ من صَلَاتِهِ قَامَ فاستلمَ الحَجَرَ الأسود،
ويستلمه بيمينه إن تيسَّر له ذلك، وإلا فلا يُشِيرُ إليه.

* **وَمَمَّ** يذهبُ إلى ماءِ زَمَزَمَ، فَيَشْرَبُ منه، وَيَصْبُ على رَأْسِهِ،
وذلك لفعلِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

قُلْتُ: ثم يخرجُ إلى الصَّفا فيرْقَاهُ، أو يقفُ عنده، والرُّقي
أفضل إن تيسَّرَ له، لِيَسْعَى بين الصَّفا والمَرْوَةِ، ولا يُشِيرُ بيدهِ عند
الصَّفا، لأنَّه غيرُ مَشْرُوعٍ.

فإذا اقْتَرَبَ الْمُعْتَمِرُ مِنَ الصَّفا يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفاَ
وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَابِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ
يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]،
ويقول: «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»، فيبدأ بالصَّفا^(٢).

(١) وانظر: «حجة النبي ﷺ» للشيخ الألباني (ص ٥٨)، و «تبيين الحقائق» للزَّيْلَعِي
الحَنَفِيِّ (ج ٢ ص ٢٧٦).

(٢) وانظر: «الإنصاف» للمرداوي الحنبلي (ج ٤ ص ٢٢).

قُلْتُ: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَمِرِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ عَلَى الصَّافَا،
 وَيُوحِّدُ اللَّهَ، وَيُكَبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا، فَيَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ
 يَرْفَعُ الْمُعْتَمِرُ يَدَيْهِ، وَيَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ
 الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ،
 أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»^(١)، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا
 تيسَّرَ لَهُ مِنْ دُعَاءِ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَافِعًا يَدَيْهِ، وَيُكْرِّرُ هَذَا
 الذِّكْرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قُلْتُ: ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي عَلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْعَلَمِ
 الْأَخْضَرِ الْأَوَّلِ، فَيُسْرِعُ الرَّجُلُ الْمُعْتَمِرُ إِسْرَاعًا شَدِيدًا بِقَدْرِ مَا
 يَسْتَطِيعُ إِنْ تيسَّرَ لَهُ بَلَا أَذِيَةٍ لغيرِهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الْعَلَمِ الْأَخْضَرِ
 الثَّانِي.

(١) أخرجه مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٨٦) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا.

قُلْتُ: ثُمَّ يَمْشِي إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَرْقَى إِلَى الْمَرْوَةِ، أَوْ يَقِفُ

عندها، والرقي أفضل إن تيسر له، ثم يستقبل القبلة على المروة

رافعاً يديه، ويقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ،

وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ

وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا تيسَّرَ لَهُ

من دُعَاءِ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَافِعاً يَدَيْهِ، وَيُكْرِرُ هَذَا الذِّكْرَ ثَلَاثَ

مَرَّاتٍ، وَبَيْنَ الذِّكْرِ يَدْعُو بِمَا شَاءَ..

* ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي إِلَى الصَّافَا فِي مَوْضِعٍ مَشِيهِ، وَيُسْرِعُ بَيْنَ

الْعَلَمَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى الصَّافَا، فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي

الشُّوْطِ الْأَوَّلِ، فَيَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ذَهَابُهُ شَوْطٌ، وَرُجُوعُهُ

شَوْطٌ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ فِي الطَّوَافِ، وَالسَّعْيِ دُعَاءٌ مَخْصُوصٌ، بَلْ أَيُّ

دُعَاءٍ دَعَا بِهِ الْعَبْدُ حَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ، وَلَهُ فِي طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ أَنْ

يَذَكَرَ اللَّهَ، وَيَقْرَأَ الْقُرْآنَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الذِّكْرِ.

قُلْتُ: فإذا أتمَّ سعيه سبعة أشواط، من الصَّفا إلى المَرَوَةِ شَوُطٌ، ومِنَ المَرَوَةِ إلى الصَّفا شَوُطٌ آخر، حَلَقَ رَأْسَهُ إن كان رَجُلًا، أو قَصَرَ، والحلق أفضل. ^(١)

وأما المرأة المَعْتَمِرَةُ، فَتَقْصِرُ رَأْسَهَا بِكُلِّ حالٍ، ولا تَحَلِقُ، فتَقْصُ عَلى قَدْرِ أنْمَلَةٍ بعدما تَجْمَعُ رَأْسَهَا كُلَّهُ، وتأخذ ^(٢) منه قَدَرَ الأَنْمَلَةِ ^(٣).

قُلْتُ: وَيَجِبُ أن يَكُونَ الحَلْقُ شامِلًا لجمیع الرِّأسِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ [الفتح: ٢٧]، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ، وَقَالَ ﷺ: «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَناسِكَكُمْ» ^(٤).

-
- (١) والسنة أن يبدأ الحالق بيمين المحلوق، كما فعل النبي ﷺ لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه؛ عند مسلم في «صحيحه» (ج ٢ ص ٩٤٧).
- (٢) فالحلق خاص بالرجال دون النساء.
- (٣) وانظر: «المجموع» للنووي الشافعي (ج ٧ ص ٣٠٠).
- (٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٩٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

* وكذلك التَّقْصِيرُ يُعْمَ بِهِ جَمِيعَ جِهَاتِ الرَّأْسِ، لَا يُجْزَى إِلَّا

إِذَا قَصَرَ هَكَذَا.

قُلْتُ: وبهذه الأعمالُ تَمَّتْ عَمْرُتُهُ، وَحَلَّ مِنْهَا حِلًّا كَامِلًا،

يُبِيحُ لَهُ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

وَفَقْنَا اللَّهَ تَعَالَى، وَسَائِرُ إِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ لِلْفَقْهِ فِي دِينِهِ،

وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ،

وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَاتَّبَاعِهِ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.



